ولكنه لو تجري في اليمين بناءً عليه لو كان وكيلاً المدعاوي ان يحلف الخ ولكنه اذا توجهت

الحاكم توجه اليه اليمين في الدعاوي المتعلقة بالمعاملات في اليمين وتكون غير صحيحة

الا بناء عليه فحكمهم فيلزم ان يحلف هذا لو بالذات ويصح حلف وكيله بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بنكوله واذا اراد ان يحلف

بقوله لو حلفت او دلالة لا يحلف لا بطلب الخصم ولكنه يحلف من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلا طلب (اولاً) اذا بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله (ثانياً) يقتدي يمين الخارج اذا

ادعى احد مسئلة حقاً واثبته فيحلفه الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه او بنكوله عن يمينه باشارة المحرورة .

ويفيد من الميت بوجه ولا براءة ولا حالة على غيره ولو اوفى من طرف احد ويس

سلمت في مقابلة هذا الحق فاهمه ويقال لهذا يمينه الاستظهار (ثالثاً) اذا ادعى

احد المال واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبع هذا المال ولم يهبه لاحد

ولم يخرجه من ملكه بوجه من الوجوه (ثالثاً) اذا اراد المشتري رد المبيع (اولاً) متى تمت المرافعة بخرج الطرفان من المحكمة ويتصفح القاضي الكتبي ما

لعيبه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالعيب قولاً او دلالة بالتصرف كما مر واراق الدعوى من البداية حتى النهاية لكي يقف على حقائق الدعوى ويرجع السند ان

المدعي في ملكه (رابعاً) يحلف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة بانه لم يطلب الشفعة بالفور الخ وهو هنا في المحكمة وبعد التحقق بعد حكمه بالدعوى ويستخرج المنكر حكمه

شفعته اعني لم يسقط حق شفعته بوجه من الوجوه (خامساً) اذا ادعى (ثانياً) بعد ان يقرأ القاضي الكتبي الحكم ببيان ما فيه خلاصته فقط لو خلاصة

الفصل الثاني والثلاثون

في الحكم وكيفية سبيل علامة شيه

عدد

٢٢